الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/56

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 January 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في تخفيف حدَّة الفقر وفي التنمية ومواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدَّم من مؤسسة ستيشتينغ روتغرز السكانية العالمية، وهي منظمة غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

11-62089X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان

تعتبر باكستان واحداً من أفقر البلدان وأكثرها اكتظاظا بالسكان في العالم، ويبلغ العدد التقديري للسكان فيها ١٨٠ مليون نسمة. وقد تفاقمت دورة الفقر بسبب ارتفاع معدلات الأمية والبطالة وسوء الحالة الصحية وخاصة بالنسبة للنساء والمراهقين. وباكستان مجتمع محافظ ومتدين تشغل النساء والفتيات فيه – نسبة ٤٨ في المائة من السكان (انظر www.mopw.gov.pk/PopulationDynamicsByProvince.aspx) – بصفة عامة مستوى متدنياً في التسلسل الهرمي للسلطة وتُحرمن بدرجة كبيرة من حقوقهن في التعليم والرعاية الصحية والغذاء الملائم. وعلى هذا فإنه بالنظر إلى عدم وجود وعي لدى أصحاب الحقوق ومن يتولون أداء الواجبات لا تزال القدرة محدودة بالنسبة للحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وهذا يتجلى في شيوع الزواج المبكر والحمل المبكر والإجهاض المتعمد وارتفاع نسب وفيات الأمهات والمواليد. وإضافة إلى هذا فإن عدم وجود سياسات وتشريعات تسهِّل الأمور على المرأة وسوء تنفيذ القوانين الحالية يؤديان إلى زيادة العنف وانخفاض مستوى الحماية التي تقدَّم إلى النساء والفتيات المراهقات وخاصة بالنسبة لصحتهن الجنسية والإنجابية ولحقوقهن. وبالمثل فإن المعتقدات والممارسات الاجتماعية – الثقافية المعقدة تحول دون مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية وتمتعهن بالاستقلال المالي.

وتمكين المرأة هو مفهوم معقد ومتعدد الاتجاهات وناشئ بدرجة كبيرة في مجال التنمية. والتمكين، كما يبدو، يرتبط بالسياق وله محددات متعددة تشمل عناصر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ودينية وشخصية ونفسية وعاطفية. ووفقاً لما ورد في الدراسة المعنونة ''تمكين المرأة في باكستان، دراسة شاملة'' التي أعدها برنامج المساواة بين الجنسين التابع لمؤسسة ''أورات''، يُعتقد أن التمكين هو السبيل لتمتع المرأة بالمساواة والحقوق والوفاء بالتعهدات، في حين أن الرأي الذي يركِّز على الوسائل يعتبر أن تمكين النساء هو الوسيلة المؤدية إلى رفع مستوى الأسرة والاقتصاد والمجتمع والأمة.

والنساء في باكستان لا تشكلن مجموعة غير مرئية. وهناك مفهوم عام مفاده أن أماكن وجود نساء باكستان تقتصر على بيوتهن، غير أن هذا ليس صحيحاً وخاصة في المناطق الحضرية من البلد حيث يحتل عدد أكبر من النساء مراكز بارزة في مجالات مختلفة. وقد عيَّن رئيس باكستان أول محافظ من الإناث للمصرف المركزي لباكستان. ووصلت طبيبتان في الجيش الباكستاني إلى رتبة لواء.

غير أنه لا يزال يوجد فارق ملحوظ بين حياة النساء في المناطق الحضرية وحياتهن في المناطق الريفية. فنساء المناطق الريفية تمثلن غالبية السكان الإناث في باكستان ولكنهن

تفتقدن التمكين الملائم. وفي حين أنه يمكن الآن لغالبية النساء في المراكز الحضرية أن تحصلن على التعليم الذي يتراوح بين التعليم الأساسي ودرجة الماجستير فإن النساء في المناطق الريفية لا تزلن تكافحن للوصول إلى مستوى التعليم الثانوي. وهؤلاء النساء هن أيضاً ضحايا لعادات وقوانين غير إنسانية مثل ''كارو كاري'' (القتل دفاعاً عن الشرف) وتُطبَّق عليهن أيضاً قواعد الزواج الواردة في القرآن لمنع انتقال ملكية العقارات إلى خارج الأسرة. وهؤلاء النساء معرّضات للتمييز على أساس نوع الجنس، كما أنهن تعانين أيضاً من التمييز المالي وتعتبرن عبئاً اقتصادياً.

وعند القيام بتمكين النساء الريفيات سوف يُنظر إليهن على أنهن عناصر التغيير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

ويُعتبر التعليم أهم شرط لتمكين النساء. ومن المهم للغاية فهم الحقيقة القائلة بأنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة يُعتبر تحسين وضع الفتيات المراهقات هدفاً في حد ذاته وأداة للوصول إلى الأهداف الأخرى وخاصة الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ووفيات الأطفال وصحة الأم وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتحتاج الفتيات البالغات إلى تلقي التعليم بالنسبة لصحتهن وحقوقهن الاجتماعية والإنجابية، وهو ما يُعتبر السبيل الأساسي للحض على نبذ الممارسات غير الإنسانية في المجتمع مثل العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ووفقاً لما ورد في ''سن الزواج: ورقة موقف''، وهي ورقة أعدها ممتاز واريتش وإمام، يوجد ترابط إيجابي ثبتت صحته بين التعليم وسن الزواج والسلوك المتعلق بالصحة الإنجابية. والنساء اللواتي تحصلن على التعليم العالي تؤخرن زواجهن ويكون أول حمل لهن متأخراً، كما أن احتمال أن تصبحن حاملات لأول مرة يقل عشر مرات عن احتمال بدء النساء الحاصلات على التعليم الثانوي في الحمل. وعندما تتلقى النساء التعليم يزيد استخدامهن لوسائل منع الحمل، كما تزيد معرفتهن بفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) والوقاية منه. وسوف يؤدي التعليم إلى تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة.

وسوف تكون مشاركة النساء في العملية السياسية، سواءً بالإدلاء بأصواتهن أو كعاملات في أحزاب سياسية أو كمرشحات سياسيات، خطوة كبيرة في اتجاه التمكين الاجتماعي للمرأة. وفي الوقت الحالي، يتم الاحتفاظ للنساء في باكستان بنسبة ٣٣ في المائة من المقاعد في جميع الهيئات التشريعية المحلية ونسبة ١٧ في المائة من المقاعد في الجمعية التأسيسية على المستوى المحلي. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات تحظى بالقبول فإنه لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ الكثير من الإجراءات لتحقيق التمكين السياسي. وهناك حاجة إلى

إثارة الوعي لتعريف النساء بحقوقهن السياسية وأهمية المشاركة في العملية الانتخابية. ويتعيَّن تقديم التدريب في مجال بناء القدرات إلى النساء المرشحات اللواتي ترغبن في شغل المناصب.

وتبذل الجهود الأخرى الموجَّهة نحو تمكين المرأة من خلال التمكين الاقتصادي. ويُعتبر انتهاك حق امرأة في امتلاك الأرض عقبة رئيسية. ونتيجة للممارسات الثقافية فإن الرجال، بصفة عامة، هم الذين يمتلكون الأرض، أو أنه في حالة ما إذا كانت المرأة هي المالك القانوني يحتفظ قريبها الذكر بالسيطرة الفعلية على الأرض. وإنفاذ حقوق النساء المتعلقة بالأرض والعقارات، مع الملكية والسيطرة الفعالتين لأراضيهن، سوف يضمن أن تكون لأصواتهن داخل المنزل وعلى مستوى المجتمع المحلي وزن كبير.

وتقوم النساء في المناطق الريفية بعدد من الوظائف خارج المنازل بما يشمل المشاركة في العمليات الزراعية مثل الحصد والدرس ورعاية حيوانات المزرعة. وعلى الرغم من أن المشاركة من جانب الإناث في هذه الأنشطة واضحة بدرجة كبيرة فإنها لم تؤخذ في الاعتبار أبداً بالنسبة للمزايا الاقتصادية. وفي حالة دفع أجر مقابل القيام بهذه الأنشطة فإن الأجر يُدفع بصفة عامة لأحد أفراد الأسرة الذكور.

وفي قطاعات أخرى للعمالة التي تُدفع لها أجور تواجه النساء ظروف عمل سيئة تتراوح بين التعرض للمضايقة وتلّقي أجور أقل من الأجور التي يتلقاها الذكور الذين يقومون بنفس العمل. وفي كثير من الحالات لا تسجَّل النساء كعاملات ولا يمكن لهن أن تستفدن من قوانين العمل. والنساء اللواتي تعملن في المنازل تتعرضن في كثير من الحالات للاستغلال بسبب عدم توفر معلومات لديهن عن السوق، كما تدفع لهن أجور ضئيلة للغاية مقابل الأعمال الشاقة التي تقمن بها.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة باكستان قد أوجدت بيئة ملائمة لسياسة التمكين. وقد وضعت حكومة باكستان برنامجاً لتخفيف حدة الفقر، وهو برنامج يحمل اسم ”برنامج بينظير لدعم الدخل“. وهذا البرنامج يركز على نساء الأسر الفقيرة التي تقدَّم لهن مساعدة نقدية كل شهر. وهذه المساعدة تقدَّم مباشرة للنساء الفقيرات عند عتبات منازلهن. ويتمثل الهدف الرئيسي في تعزيز مشاركة النساء وإرساء سلطتهن بالنسبة لاتخاذ القرارات في المنزل كي تقمن بإدارة الموارد وتعتمدن على أنفسهن.

وهناك هدف آخر وهو هدف يتمثل في مساعدة النساء على كسر دورة الفقر من خلال تقديم مساعدة مالية لا تُدفع مقابلها فوائد. وسوف تؤدي هذه الخطوة إلى تمكين أسر منتقاة من بدء مشاريع تجارية وممارسة الأعمال الحرة؛ وهي مصممة بحيث تؤدي إلى تشجيع النساء المستفيدات على أن تعملن لحسابهن الخاص من أجل تحسين سُبل المعيشة بالنسبة لهن.

والبرنامج له هدف ثانوي يتمثل في تسجيل النساء لدى هيئة تسجيل قاعدة البيانات الوطنية واستخراج بطاقات هوية وطنية لهن. وهناك سُبل تمكين أخرى مفتوحة أمام من لديهن بطاقات هوية وطنية مثل مرافق التمويل المحدود وإمكانية التصويت في العملية السياسية.

وتدني الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للنساء يعني أن قدرتهن على الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية محدودة. ومستوى توفر الخدمات الصحية الأساسية، وإمكانية الوصول إليها ونوعيتها، منخفض في المناطق الريفية. وقد تفاقم هذا الوضع لأن المسائل الصحية تتلقى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقل عن ١ في المائة وذلك وفقاً لما ورد في التقرير المعنون ''تمكين النساء في باكستان''. والنقص في الطبيبات، المصحوب بمحدودية حركة النساء، يحدّ أيضاً من قدرة النساء على تلقي خدمات الرعاية الصحية. وهذا، بدوره، له أثر سيئ على نسبة وفيات الأمهات، وهي ٢٦٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حيَّة، وعلى نسبة وفيات الرُضع، وهي ٨٩ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حيّة، وذلك وفقاً لما ورد في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون ''حالة القبالة في العالم في عام ٢٠١١''.

وباكستان هي أحد الأطراف التي وقَّعت على ''إعلان ومنهاج عمل بيجين''، كما أن التزاماتها بموجب منهاج العمل تشمل تمكين المرأة. والوضع الحالي، كما هو مبيَّن أعلاه، يتطلب أن تتبع باكستان عدداً من السياسات المؤيدة للمرأة من أجل تمكين النساء الريفيات والوفاء بما عليها من التزامات بموجب منهاج العمل.

واعتمدت باكستان أيضاً في عام ٢٠٠٠ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب زيادة التركيز على التمكين الاقتصادي باتباع سياسات شاملة تساعد الفقراء على كسر دورة الفقر. وبالمثل فإنه يتعيَّن تحسين خدمات الرعاية الصحية من أجل تحسين الصحة الجنسية والإنجابية للنساء الريفيات.

ويجب أن يكون الاستثمار في التعليم أولوية رئيسية في باكستان. وإضافة إلى هذا فإنه يجب أن يكون التعليم الشامل المتعلق بالمسائل الجنسية والموضوع ضمن سياقه، وكذلك التعليم المتعلق بالصحة الإنجابية، جزءاً من مناهج التعليم الوطني وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تمكين الفتيات البالغات. وسوف يؤدي هذا بدوره إلى ضمان وفاء باكستان بما عليها من التزامات بموجب برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وإلى تحقيق تقدم كبير نحو تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية.